مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ **ISSN:** 1112- 7872
**E-ISSN:** 2600-6162
مجلد: 17 عدد: خاص جانفي 2022
العنوان: موقف النخبة الجزائرية من مجازر 8 ماي 1945 *ص.ص 973- 990.*

# موقف النخبة الجزائرية من مجازر 08 ماي 1945

**محمد رابح[1]، عبد القادر الجيلالي بلوفة[2]**
1- طالب دكتورالي، جامعة تلمسان، الجزائر
moh1319991214@gmail.com
2- أستاذ التعليم العالي، جامعة وهران 2، الجزائر
Zerrouki1983m@gmail.com
تاريخ الإرسال: 2020/04/30؛ تاريخ القبول: 2020/04/30

**The position of the Algerian elite from the massacres of May 08, 1945**

A. Rabah Mohamed, B. Djilali Beloufa

**Abstract:**

The work of French colonialism since Algeria stepped on the principle of extermination of the Algerian people in all brutal ways, for the sake of survival, and the fact of 08 May 1945 had a great impact on the hearts of the Algerians, where they were eagerly waiting for the victory of the Allies over the Axis countries in order to achieve the promised independence of the French government, but what was in the mind of the colonizer is something else, namely, the slaughter of Algerians in cities and villages, and of course this is what happened in the massacres of May 8th, where more than 45 thousand people were abused, and to cover those slaughters opened the unjust France, new doors represented in the Constitution of Algeria 1947, but here will appear The position of the Algerian people and elite on this terrorism against unarmed citizens, and their view of the constitution through which I want to keep French Algeria again within the framework of reforms in the various .magazines of life for Algerians

**Keywords:** Independence; Massacres; Extermination; Constitution of 1947; Elite.

مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ **ISSN:** 1112- 7872
**E-ISSN:** 2600-6162
مجلد: 17 عدد: خاص جانفي 2022
العنوان: موقف النخبة الجزائرية من مجازر 8 ماي 1945 *ص.ص 973- 990.*

**الملخص:**

عمل الاستعمار الفرنسي منذ أن وطأت قدمه الجزائر على مبدأ إبادة الشعب الجزائري بكل الطرق الوحشية، من أجل مبدأ البقاء، وكان لواقعة 08 ماي 1945 أثرا كبيرا في نفوس الجزائريين، حيث كانوا ينتظرون بفارغ الصبر انتصار الحلفاء على دول المحور من أجل نيل الاستقلال الموعود من طرف الحكومة الفرنسية، لكن ما كان في حسبان المستعمر شيء أخر، ألا وهو ذبح الجزائريين في المدن والقرى، وبالطبع هذا ما حدث في مجازر الثامن من ماي، حيث تم التنكيل بأكثر من 45 ألف نسمة،ولتغطية تلك المذابح فتحت فرنسا الظالمة، أبواب جديدة تمثلت في دستور الجزائر 1947،لكن هنا سوف يظهر موقف الشعب والنخبة الجزائرية من ذلك الإرهاب في حق المواطنين العزل،ونظرتهم حول الدستور الذي أريد من خلاله الإبقاء على الجزائر الفرنسية من جديد في إطار إصلاحات في مختلف مجلات الحياة بالنسبة للجزائريين.

**الكلمات المفتاحية:** الاستقلال؛ المجازر؛ الإبادة؛ دستور 1947؛ النخبة.

**مقدّمة:**

كانت للدّعاية التي قام بها الحلفاء إبّان الحرب العالمية الثانية والتي كانت تهدف إلى تصفية الاستعمار صداها لدى الشّعب الجزائري، بالإضافة إلى الاجتماع التّأسيسي للجامعة العربيّة والإعداد لمؤتمر سان فرانسيسكو للأمم المتّحدة ووعود الجنرال ديغول ببرازافيل في جانفي1944 بإعطاء الحكم الذّاتي للمستعمرات الفرنسيّة بعد الحرب؛ إلاّ أنّه تبيّن بأنّ وعود الحلفاء كانت عبارة عن تهدئة للشعوب المستعمرة حتّى لا تكون هناك مشاكل للوجود الاستعماري بأراضيها.

ولقد كان ردّ فعل الجزائريين على ذلك، إلحاحهم على المطالبة بالاستقلال؛ إلاّ أنّ مطالبهم قوبلت بالرّفض والإهمال ممّا دفعهم للوصول إلى حلّ هو القيام بمظاهرات بدأت من الفاتح ماي 1945 وانتهت بمأساة دمويّة في 8 ماي 1945؛ هذه المأساة التي

اعتبرت فاصلا تاريخيا هامًّا في حياة الشّعب الجزائري، وبداية مرحلة جديدة من النّاحية الاجتماعية والثّقافية والسياسية لأنّ هذا الحدث الرّهيب خلّف في نفس كلّ جزائري جراحات لا تندمل وذكرى لا تنسى،ومع ذلك عملت فرنسا على مبدأ جديد لطمس جرائمها، وذلك بإصدار دستور الجزائر 1947 من أجل الحفاظ على ملكيتها الدائمة للجزائر، تحت شعار الجزائر الفرنسية، لكن الشعب الجزائري أدرك أن الحل الوحيد مع فرنسا الغاشمة هو القوة فحسب، لأنها أخلفت بجميع وعودها.

**إشكالية الدراسة:**

تتمثل مشكلة البحث في التعرف على الأحداث المأساوية التي تعرض لها الشعب الجزائري في الثامن من ماي،ومدى التطورات التي وقعت في الحركة الوطنية خلال هده المرحلة التاريخية، ومن خلال هذا البحث سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية: كيف كان موقف النخبة الجزائرية من مجازر 08ماي 1945وفيما تمثلت الردود الوطنية من ذلك؟،ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تجلت أحداث 08 ماي 1945؟
- كيف كان موقف النخبة الجزائرية من الواقعة المأساوية؟
- هل حاولت فرنسا تغطية جرائمها بحل سياسي جديد؟
- كيف كان موقف الشعب والنخبة من ذلك؟

**فرضيات الدراسة:**

للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- مجازر 08 ماي كانت رد الجميل للجزائريين الذين أرادو الحرية بعد انتصار فرنسا في الحرب العالمية الثانية.
- ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية في شتى الاتجاهات، تضامنوا مع الشعب الجزائري ونددوا بتلك الواقعة الأليمة.

- الحل السياسي الجديد هو دستور الجزائر 1947 من أجل الجزائر الفرنسية.
- المنطلقات الجديدة لدى الشعب الجزائري، أن ما أخذ بالقوة يسترجع بالقوة.

**منهجية الدراسة:**

اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي الذي يسمح بتوفير البيانات والحقائق حول مشكلة الدراسة من أجل تفسيرها والوقوف على دلالتها للوصول إلى النتائج والإجابة على التساؤلات المطروحة.

## 1- الإرهاصات الأولى لمظاهرات 8 ماي 1945:

ففي 8 ماي وبمناسبة استسلام ألمانيا النّازية إلى قوّات الحلفاء، وبرخصة من إدارة الشرطة نظّم العمّال والفلاّحون مظاهرات صاخبة في سطيف وقالمة وغيرها من مدن الشرق الجزائري بأمر من زعماء حزب الشّعب الجزائري، وذلك احتفاءً بيوم النّصر على النّازية والفاشية ومشاركة منهم للتّعبير عمّا يغمرُهم من فرح وابتهاج(بوعزيز، 1996، الصفحات 289-290)، وليعبّروا عن أهدافهم التي تتمثل في حقّهم في الحريّة هذا الحق الذي قاتلوا من أجله في صفوف الحلفاء بشجاعة و إقدام(بركات، د. ت، صفحة 212) وتعبيرا عن هذه الإرادة رفعوا لافتات كتب عليها: «تحيا الجزائر»، «أطلقوا صراح ميصالي»، «تحيا الجزائر المستقلّة»(بوحوش، 1997، صفحة 240)

ولقد تشكّل الموكب في حي المحطّة قرب المسجد الجديد، ثمّ توجّه إلى المدينة وكان محفوفا بالشرطة وحين أقترب من مقهى «فرنسا الكبير» وسط المدينة حاول مفتّش الشرطة انتزاع الرّاية الجزائرية من يد متظاهر،فرفض المناضل الجزائري فصدّه وأطلقت الشّرطة الرّصاص عليه وجرحت عددًا من المتظاهرين وكان ذلك بمثابة إضرام لنار الفتنة واندلاع لهيبها(عباس، 2002، صفحة 188)

**2-وقائع المظاهرات:**

حيث قام الأوروبيّون بقمع وتحويل المظاهرة إلى مجزرة رهيبة وكانت هذه النّهاية التي لم يتوقّعها أحد بهذا الشكل المأسوي والدموي حتّى بالنّسبة لأولئك الذين كانوا يؤمنون بفرنسا الحريّة، فرنسا العدالة، فرنسا الأخوة ولقد فوجئوا بعدوا نيّة الإدارة الاستعمارية التي واجهت بها شعبا أعزل، وارتكبت جريمة أكّدتها هذه المجازر الرّهيبة التي ذهب ضحيّتها 45000 قتيل(العمري، 2003، صفحة 63) وعشرات الآلاف من المعتقلين، ومن هنا بات الدّليل القاطع على أنّه لا يمكن القضاء على الاستعمار إلاّ بالوسائل الثورية، كما أنّ هذه المجازر شكلت نقطة بداية ليقظة الضمير كضرورة أبسط للمطالبة بالاستقلال والبحث عن الوسائل التي يجب أن تستعمل للوصول إلى الهدف مهما كلّف ذلك.

## 3-موقف النّخبة من المجازر:

لقد أسفرت مجازر 8 ماي على انهيار الوحدة الوطنيّة التي عاشتها البلاد في ﴿حركة أحباب البيان والحريّة﴾ ذلك أنّ فرحات عبّاس وأنصاره كانوا لا يؤمنون بالعنف وكانوا يعتبرون المطالبة بالاستقلال تطرّفا أو نوع من التهوّر واعتبروا ما حدث في 8 ماي بمثابة مغامرة قامت بها عناصر من﴿حزب الشّعب الجزائري﴾ وبذلك اتخذتها الإدارة الفرنسيّة وعلى رأسها ﴿شاتينو﴾ كذريعة لضرب الحركة الوطنية ولحلّ حركة أحباب البيان والحريّة وعليه لا يُمكن مواصلة العمل مع مناضلي حزب الشّعب داخل حركة واحدة(مناصرية، 2002، صفحة 73) كما استخلص فرحات عبّاس من مجازر 8 ماي بأنّ التّطرف لا يُجدي ولا يُساعد الجزائريين في الحصول على حقوقهم، و المجالس الشرعية الفرنسية أو المؤسسات الفرنسية هي أفضل وسيلة لعرض القضيّة الجزائرية والدّفاع عنها(بورنان، 2004، الصفحات 82-83)

أمّا بالنسبة للبشير الإبراهيمي الذي أعتقل هو وكثير من العلماء بسبب هذه المجازر، فإنّ الجمعية قد انفصلت عن حزب الشعب هي الأخرى وقد اتّهمت من قبلهم بعدم قيامها بالمسؤولية وأنّهم استعملوا من طرف الشّرطة، وهكذا رفضت الجمعيّة الاتصال معهم وساندت

فرحات عبّاس وقد اعتبر هذا التّغيّر في موقف الجمعيّة من قبل حزب الشّعب خيانة(الصفصاف، 1996، صفحة 175)

لقد كتب الشيخ البشير الإبراهيمي بعد مجازر 8 ماي 1945 وذلك ليُعبّر عن شراسة الفرنسيين في قمع تلك المظاهرات السّلمية قائلاً: «لو أنّ تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور، ثمّ كتب في آخره هذا الفصل المُخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخرّاطة لطمس هذا الفصل ذلك التّاريخ كلّه»(الصفصاف، 1981، صفحة 270)

كما أضاف الشيخ الفضيل الورنيلاني قائلا عن تلك المجزرة: «إنّ الأعمال الوحشية البربريّة التي ارتكبها الفرنسيّون سنة 1945 كانت والله يشهد أفظع ما يمكن أن يتصوّره المرء في عالم الإرهاب والهمجيّة، أربعون قرية في الجزائر أحرقوها بالبترول فلم ينج بشر ولا حيوان من الموت أجل أربعون ألف عربي أُحرقوا عَام 1945 يوم إعلان النّصر الحليف»(الصفصاف، 1996، صفحة 271)

إنّ مجازر 8 ماي لم تؤدّ إلى النتائج التي كان ينتظرها المعمّرون لأنّ الشّعب بقي مجنّدا من أجل انتصار مطامحه الوطنية في الحريّة والاستقلال، و كان في تصوّر سلطات الاحتلال أن يحدث تقهقرفي أوساط الجزائريين كنتيجة حتميّة للوسائل القمعية والتّعسفيّة التي استخدمتها القوّات الفرنسية لإخماد الحركة الوطنية(بركات، د. ت، صفحة 213)، إلاّ أن ذلك التّصور لم يتحقق و واصل زعماء الحركة الوطنيّة نشاطاتهم السياسيّة وكان في طليعتهم فرحات عبّاس الذي بمجرّد إطلاق سراحه من السجن 1946 عاد إلى عمله النّضالي(عبد القادر، 2007، صفحة 117)، حيث أنّه قال: «رأينا من واجبنا، أن نبقى في الساحة ونستأنف العمل حيثما تركناه نظرا للنّوايا السيّئة لأعدائنا»، وعلى هذا الأساس قام فرحات عبّاس بإنشاء حزب جديد سنة 1946 وسمّي بـ الإتّحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري: (U.D.M.A).

كان في الأصل مفتوح للجزائريين والأوروبيّين على السّواء وكان يهدف إلى إقامة دولة مرتبطة بفرنسا، ومن خصائص هذا الحزب أنّ الأعيان يحتلّون الصّدارة فيه وقد كان هؤلاء منضوين قبل


محمد رابح
moh1319991214@gmail.com

ذلك تحت لواء الحركة الاندماجية إذ لقي هذا الحزب اهتماما لدى الفئات المثقّفة في سنة 1946(الحربي، 1994، صفحة 09)

وهذا الحزب جعلته وحدة بُنيته واتجاهه أسهل للقيادة من ذلك التجمّع الكبير الذي كان قائما لدى أصدقاء البيان والحريّة وفيما عدا المطالب الكلاسيكيّة كالفصل بين الدّين والدّولة والمساواة في الحقوق والأجور، وتنمية التّعليم كان منهاج هذا الحزب الجديد يطالب للجزائر بـ: جمهورية مستقلّة متّحدة مع فرنسا(الشيخ، 2002، صفحة 36)

كما أنّ فرحات عبّاس وضّح مفهوم تحرير الجزائر في نداء إلى الشّباب الجزائري الفرنسي والمسلم، والذي استنكر فيه مراوغات السلطة الاستعمارية، لكن الشّغل الشاغل كان يتمثل في مستقبل البلاد، وكذلك فضّ النّزاع مع الفرنسيين وقد تجسّد ذلك في البرنامج الذي انتهجته حركة أحباب البيان والحريّة وفي هذا النّداء قال فرحات عبّاس : «لا إدماجا ولا سيما جديدا ولانفصال بل غايتنا هي إبراز شعب فتي يتكون تكوينا ديمقراطيًّا واجتماعيا متجهّز في الميدان الصناعي والعلمي، ودائب في تجديد ثقافته، وأخلاقه، مشترك مع دولة قويّة وحرّة وغايتها هي إنشاء دولة فتيّة تقود خطاها الدّيمقراطيّة الفرنسية...» (عباس، 2002، صفحة 195)

بعد المجازر التي ارتكبتها السلطات الفرنسية في 8 ماي أرادت تطبيق سياسة تخدم مصالحها وذلك عن طريق الانتخابات وبذلك حاول الشّعب أن يصرف فرحات عبّاس ولجنة إدارة الإتّحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري عن المشاركة في هذه الانتخابات كونه كان يُنادي بالإمساك عن المساهمة في الانتخابات لذلك لم يُجرى أي عقد اتفاق سياسي بين الطرفين(يوسفي، 2002، صفحة 71)

لقد أحرز الإتّحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري انتصارا في الانتخابات ويذكر حميد عبد القادر أن محفوظ قدّاش يُرجع انتصار الإتّحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري في انتخابات جوان 1946 البرلمانية إلى فشل سياسة الاندماج التي تخلّى عنها الشيوعيون أنفسهم ولولا عمليّة التّزوير الواسعة التي أقدمت عليها الإدارة الاستعمارية لكان انتصار الإتّحاد أكبر(عبد القادر، 2007، صفحة 119)، فلقد تحصل على 15 مقعدًا من بين 18 مقعد في المجلس التّأسيسي

الفرنسي والذي أعلن منه عن مشروعية المتعلّق بـ : جمهورية جزائرية مرتبطة بالاتحاد الفرنسي، كما أنّ فرحات عبّاس دخل هذا البرلمان بنخبة من إطارات حزبه المثقّف ثقافة عالية ومن بينهم الدّكتور سعدان، الذي أوضح العواقب السياسيّة الوخيمة النّاتجة عن كل ما يرمى إليه المشروع من أهداف فقال: «لقد أعطيتمونا المثل الصّالح ومنحتمونا طعم الحريّة ونحن اليوم نؤكّد لكم أننا نودّ أن نكون أحرارا وأن نكون رجالاً، لا أكثر ولا أقل، نجدكم ترفضون لنا حقّنا في استخدام العبارات التي لجأتم أنتم أنفسكم إليها فأنتم فرنسيون ومع ذلك تندهشون حين يُطالب البعض منا بالاستقلال»(يوسفي، 2002، الصفحات 71-72)

وفي نفس السياق يُشير فرحات عبّاس إلى الصعوبات التي واجهت نشاطه في هذه المرحلة قائلا: «بقي علينا أن ندافع عن برنامجنا في باريس حتّى تعطيه صبغة قانونية وشرعية وليس هذا بالأمر الهين لأنّه كان علينا أن نكافح في ميدان جديد مجهول لدينا وكانت وسائلنا ضعيفة...فشرعنا في العمل بلا كلل ولا ملل وبأمانة ونزاهة وكان علينا بادئ ذي بدء أن نجدّد جميع الالتباسات...»(عباس، 2002، الصفحات 199-200)

لقد سعى الإتّحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري إلى تحقيق مشروع متطوّر في حدود المطالب الاعتدالية السّابقة ولكنّه لم يرق إلى المطلب الوطني الجماهيري لأنّه بقي يدور في فلك الاتجاه الفرنسي على غرار الكومنولث الإنجليزي(عباس، 2002، صفحة 200)

كما بيّن فرحات عبّاس موقفه بصورة مدقّقة بعد انتخابات المجالس البلديّة حيث أكّد دوام الشّخصية الجزائرية، وأدان الاندماج وأنكره قائلاً: «سعي إلى دولة إسلامية وإنّما إلى دولة جزائرية يتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية» ثمّ أضاف قائلا: «إنّ الانتخاب الحر المباشرفي نطاق هيئة للنّاخبين موحّدة يكون غاية هذه المساواة»(العلوي، 1992، الصفحات 26-27)

وإذا كان لانتخابات المجالس البلديّة عام 1947 محاسن خصوصا في جو من التّنافس بين الأحزاب من خلال مشاركتها فإنّه

من ناحية أخرى عمّقت هُوّة الخلافات بين الأحزاب خصوصا بين الإتّحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري وبين حركة الانتصار من أجل الحريّات الدّيمقراطية بحيث ظهر فرحات عبّاس وطالب بجمهورية جزائرية فيدرالية في إطار الإتّحاد الفرنسي(قداش، 1987، صفحة 67)

وعلى هذا الأساس فالفرق بين النّواب و الإتّحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري ونوّاب حركة الانتصار من أجل الحريّات الدّيمقراطية داخل البرلمان الفرنسي هو أنّ البيانيّين كانوا يتناولون طرح القضيّة الجزائرية و كأنّها جزء من القضيّة الفرنسية و يطالبون بحلّها في إطار القوانين الفرنسيّة، أمّا نوّاب حركة الانتصار من أجل الحريّات الدّيمقراطية فهم لا يعترفون بالسيادة الفرنسية على الجزائر بل يعتبرونها سيادة مفروضة قويّة بالقوّة على الشّعب الجزائريون الحل الوحيد في نظرهم و نظر حزبهم هو الاستقلال التّام للجزائريين(العلوي، 1992، صفحة 27)

لقد كان ينادي حزب البيان بالاندماج وكان يعبّر عن القضيّة الجزائرية بإدماج الشّعب الجزائري ثمّ أصبح يطالب بجمهورية متساوية مع الإتّحاد الفرنسي.

أمّا بالنسبة: لجمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين فإنّ مجازر 8 ماي 1945 لم تثبّط من عزيمة زعمائها خصوصًا وأنّ السلطات الفرنسية قامت باعتقال الشيخ البشير الإبراهيمي رئيس جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين متّهمة إيّاه بالمشاركة في المظاهرات، لكن تمّ إطلاق سراحه بعد صدور قانون العفو العام(بوحوش، 1997، صفحة 268)

لقد أصبحت الجمعيّة منذ أحداث 8 ماي 1945 تنتهج سياسة متقاربة مع حزب البيان الجزائري الذي يقوده فرحات عبّاس الذي أكّد نفسه على هذه الحقيقة والسبب في هذا التّحالف والتقارب هو أنّ قيادة جمعيّة العلماء ضدّ تطرّف بعض العناصر في حزب انتصار الحريّات الدّيمقراطية وكانت تحبّذ قيام تحالف إسلامي بين الجمعيّات السياسية في الجزائر وأكّد فرحات عبّاس بأنّ جمعيّة العلماء ساندت مشروعه الذي ينصّ على ﴿إقامة جمهورية جزائرية﴾ في سنة 1946.

لقد حرص العلماء على الدّفاع عن اللّغة العربيّة وكانوا يحضّون على تعليمها باعتبارها أحد عناصر الهويّة الوطنية ولهذا فإنّ المطالبة بجعل هذا التّعليم رسميا كتعليم اللّغة الفرنسية سيكون واحدا من المطالب الثّابتة للعلماء كما أنشأوا في كلّ أنحاء البلاد مدارس قرآنية، فعدا مدارس تلمسان وتبسّة المؤسسة سنة 1939 فقد فتحت مدارس أخرى بدءً من سنة 1946 والتي بلغ عددها سنة 1954، 181 مدرسة.

كما أنّ الجمعيّة قامت بإرسال البعثات العلميّة لمزاولة الدّراسة خارج القطر، وانتشرت دعايتها في كل أرجاء العالم العربي والإسلامي وتحقيقا لهذا الهدف قامت جمعيّة العلماء بإرسال رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي إلى القاهرة سنة 1952، وكذلك الشيخ الفضيل الورتيلاني الذي عقد هو الآخر العزم على السفر إلى القاهرة منذ 1938(الصفصاف، 1981، صفحة 346). إنّ الجمعية تعتبر من أكثر التّنظيمات السياسيّة نجاحا بعد الحرب العالمية الثانية في الميدان الإعلامي حيث قامت بنشر جريدة البصائر بانتظام حتّى قيام ثورة التّحرير وساهمت بذلك في توعية أبناء الشعب الجزائري والتعبير عن آراء الفئة المثقّفة في الحريّة والاستقلال، والتمسّك بالمبادئ الثلاثة التي هي شعار جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا(بوحوش، 1997، صفحة 269)

وبما أنّ الجمعيّة كانت لها قاعدة شعبيّة عريضة في الرّيف الجزائري، وتدافع عن الشّخصية الجزائرية وعدم التّخلي عنها في حالة الحصول على الجنسيّة الفرنسية وتطالب باستمرار بالمحافظة على اللّغة العربية والتمسّك بالإسلام، فقد كانت الأحزاب السياسيّة الوطنية في الجزائر تحترم مواقفها وتتّفق معها في هذه النّقاط، كما أنّ الجمعية شاركت في التّحالف الذي وقد بين الأحزاب الوطنيّة سنة 1951.

وابتداءً من فبراير 1952 قرّرت جمعيّة العلماء تعيين أحمد توفيق المدني أمينا عامًا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الذي نجح نجاحا باهرا في جريدة البصائر بحيث جعل منها نبراسا يضيء طريق الحريّة والتقدّم في الجزائر كما تدعّم موقف جمعية العلماء

بتنقّل الشيخ البشير الإبراهيمي إلى الخارج وتوثيق الصّلات بين جمعيّة العلماء والدّول العربيّة الإسلامية، وقد حضر حفل احتفال ليبيا باستقلالها سنة 1951 بباريس وألقى خطابا قال فيه: «إنّ الجزائر ستقوم قريبا بما يدهشكم من تضحيات وبطولات في سبيل نيل استقلالها وإبراز شخصيتها العربيّة الإسلامية»(بوحوش، 1997، صفحة 271) و هذا و إن دلّ فهو يدلّ على مجهودات البشير الإبراهيمي للتّعريف بالقضيّة الجزائرية.

وبذلك فإنّه على غرار الإتّحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري وحركة الانتصار من أجل الحريّات الدّيمقراطية فإنّ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت تفضل الوسائل السّلمية مع البحث على حل للقضيّة الجزائرية لا يحدث قطيعة مع الإطار القانوني القائم في ظلّ الوجود الفرنسي.

**4 ـ دستور سبتمبر 1947:**

إنّ مجازر 8 ماي 1945 أيقظت النّخبة التي كانت تجري وراء سراب الاندماج، كما أعطت الفرصة للسّلطات الاستعمارية بأن تستغلّها للتّفريق بين الأحزاب الوطنية ولهذا السبب عملت على جرّها إلى ميدان الصّراعات الهامشيّة المتمثّلة في الحملات الانتخابية على جميع المستويات ولكي تبعد شبح الاستقلال عنها(الزبيري، 1984، صفحة 27)

ولهذا جاءت بدستور 1947 تغطية لمجازر 8 ماي التي اقترفتها في حقّ الجزائريين من جهة و كردّ على المطالب الوطنية خاصّة بعد تأسيس فرحات عبّاس للاتحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري من جهة أخرى والذي وضع دستورا جديدا خاصا بالجزائر(عمامرة، 1975، صفحة 80) والذي رفض المجلس الوطني الفرنسي دراسته، فأعاد توجيه مذكرة إلى المجلس المالي بالجزائر باسمUDMA في أوت 1947 وطالب فيها بوضع سياسة الاندماج جانبا ﴿فقد تجاوزها الزمن، ورفضها المسلمون والدّستور الفرنسي نفسه﴾ فطالب بنظام تقدمي وليبرالي يحترم الشّخصية الجزائرية ويضمن الاستقلالية دون الدّعوة إلى الانفصال(عبد القادر، 2007، صفحة 128)

ومع قيام الجمهورية الرّابعة بفرنسا رأت ضرورة تحقيق بعض الإصلاحات في الجزائر ولو كتعمية لطموح الجزائريين الذين عانوا في الحرب من أجل فرنسا، فتمّ وضع إصلاحات صادق عليها البرلمان الفرنسي يوم 20 سبتمبر 1947 والتي أطلق عليها اسم دستور الجزائر(بوعزيز، 1996، صفحة 133)

لقد اشتهر هذا الدّستور في الصحافة الفرنسية باسم الدّستور الجزائري، ويقوم هذا القانون على أساس تطبيق الإدماج الكامل على الجزائريين، وقد تمّ إعداده من قبل الفرنسيين وأقرّته الجمعية الوطنية الفرنسيّة دون أن تكون هناك أيّة مشاركة من طرف الجزائريين الذين رفضوه لأنّهم كانوا يطالبون بالاستقلال وليس بالإدماج أو التّجنيس(عمامرة، 1975، صفحة 80)

ولقد اتهمّ الاستعمار على حدّ تعبير ابن العقّون العرب بأنّهم: «كلّما أعطوا شيئًا إلاّ ازدادوا شراهة في الطّلب، وكلما تنازلت فرنسا لبعض مطالبهم إلاّ حفّزهم ذلك إلى الاستزادة في الطّمع»، غير أنّ هذه الصّفات في الحقيقة هي تنطبق على المستعمر، من خلال مطالبه الظّالمة، وما يؤكّد على ذلك هذا الدّستور الذي أقاموا حوله ضجّة عالية(العقون، 1984، صفحة 38، 39)، على الرّغم من أنّه جاء نتيجة للمساومات والتّنازلات المختلفة.

ومن حيث المضمون فإنّ هذا الدّستور لم يأت بجديد، بل جاء جامع وملخّصا لمحتويات المراسيم والقوانين الاستعمارية التي عرفتها البلاد منذ السنوات الأولى من الغزو، كقانون 1833(قانون 183) وأمر سنة 1898(أمر 1834، 1834) وقانون سنة 1900(الزبيري، 1984، صفحة 29)، أمر سنة 1945(الزبيري، 1984، صفحة 30)

وهو يشتمل على ثمانية أبواب وستين مادة ويهدف بالدّرجة الأولى إلى فصل النّخبة التي تتمتع بحقّ المواطنة عن الجماهير الشّعبية والتي هي مستعملة من قبل السلطات الاستعمارية لخدمة مصالح المعمّرين، ولتنمية القطاعات الاقتصادية(عمامرة، 1975، صفحة 32)

وإذا تعرّضنا إلى هذا القانون نجده قد نصّ في مادّته الثّانية على المساواة الفعليّة بين جميع المواطنين الفرنسيين (جزائريين وأوروبيين) الذين يقطنون في ولايات الجزائر(العقون، 1984، صفحة 47) إلاّ أنّ هذه المساواة تعتبر خطرا على الأقليّة العنصرية التي تمثّل 1/10 وعلى امتيازاتها وبالمقابل نصّت المادّتين 30، 31 من الدّستور على أنّ العنصر الفرنسي الواحد يساوي عشرة مواطنين عرب وتصبح الانتخابات تُجرى في مجمّعين الأوّل للفرنسيين والثّاني للجزائريين العرب(حربي، 1983، صفحة 121) و هذا يعني خلق جمعيّة جزائرية من 120 عضو، نصفهم تنتخبهم هيئة ناخبين أولى من المواطنين (أي أوروبيّي الجزائر) والنّصف الآخر لهيئة مؤلفة من غير المواطنين أي الجزائريين الأصليين، ومن خلال هذا يتّضح لنا أنّ هذا القانون ما هو إلاّ ضرب من الخداع الاستعماري الفرنسي في الجزائر ويتّضح لنا ذلك من خلال تناقض موادّه بعضها ببعض(هلال، 1995، صفحة 367)

وقد كان للقانون عدد من الأحكام الخاصّة تتعلّق بالإلغاء التّدريجي للبلديّات المختلطة والنّظام الخاص بمناطق الجنوب(جوليان، 1976، صفحة 353)، منح حق التّصويت إلى النّساء المسلمات، استقلال العبادة الإسلامية وتنظيم تعليم اللّغة العربيّة، إعطاء استقلال مالي للمستوطنين بالجزائر وهذا خوّل لهم حريّة توجيه اقتصاد البلاد(قداش، 1987، صفحة 91)

إلاّ أنّه لم يتمكن من تغيير الوضع الذي كان عليه ﴿الأهالي﴾،على الرغم من وضوح المواد المتعلّقة بذلك. وهكذا فإنّ المرأة المسلمة لم تحظ بحقّ الانتخاب، كما أنّ البلديات المختلطة والمناطق الخاضعة للحكم العسكري لم تلغ، في حين ظلّ تعليم اللّغة العربيّة رسميا إلى جانب اللّغة الفرنسية أمرا محظورا ولن تسمح الولاية العامة بفصل الدّين عن الدّولة رغم موافقة المجلس الجزائري وعلى الرّغم من ذلك فقد حُظي القانون الجزائري بالمصادقة عليه وشرع في تطبيقه ابتداءً من شهر 1948(الزبيري، 1984، صفحة 31)

لم تقتنع التّشكيلة السياسيّة بجدوى ذلك القانون إلاّ أنّها استسلمت لهذه اللّعبة، ذلك لأنّها لم تجد مخرجا آخر فدخلت معركة الانتخابات التي غلب عليها التّزوير ذلك أنّه كان من المفروض أن تجري الانتخابات البرلمانية في الجزائر لتكوين المجلس الجزائري يوم 15 جانفي 1948 لكنّها تأجّلت إلى أن جاء الحاكم العام ﴿أدموند نيجلان﴾ الذي قام بتزوير الانتخابات لتنجح بذلك قائمة عملاء الإدارة الاستعمارية في حين بقي فرحات مندهشا لما حصل. وبهذا وجد المستوطنين في شخص ﴿نيجلان﴾ كما يحقّق لهم أهدافهم الاستعمارية وأغراضهم الشّخصية على حساب الجزائريّين(بوحوش، 1997، صفحة 242)

وقد ظلّت طريقة ﴿نيجلان﴾ في التّزييف والمخادعة والمغالطة قائمة ومعمول بها في جميع الانتخابات وعلى جميع المستويات حتّى بعد اندلاع الثورة 1954 م ويدل على ذلك تعليق فرحات عبّاس على الانتخابات التي جرت في شهر أفريل 1955: «بينما تواصل النّيران التهام جزء من العمالة فإنّ الإدارة تواصل لعبتها الإجرامية التي كلّفتنا ميلاد الإرهاب»(الزبيري، 1984، صفحة 34)ومن هذا المنطلق فإنّ عملية تزوير الانتخابات كانت سببا في أن تظلّ نصوص هذا القانون جامدة، على اعتبار أن تطبيقها يمسّ بكرامة المواطن الفرنسي، إذ لا يعقل أن يتساوى الجزائري والفرنسي حتّى في أبسط الحقوق ولهذا بقيت جميع مواد القانون، بعيدة عن مجال التّطبيق حتّى الفقرات الخاصّة بالجنسيّة الفرنسية لم تأخذ مسلكها في الميدان العلمي لأنّ منطق الهمجيّة الغربية ينظر إلى الجزائري باعتباره إنسانا ناقصًا ينحدر من سلالة أقل آدمية من سلالة الأوروبيّين هذا ما دفع الأوروبيّين لأن يؤيّدوا ويرحّبوا بكل قوّة بهذا القانون لأنّه يضمن لهم سيطرتهم و استغلالهم للبلاد وسكانها على حدّ سواء لا لشيء إلاّ لأنّه ساواهم مع الجزائريين على الرّغم من أنّهم أقليّة ضئيلة بالإضافة إلى أنّ الوالي العام على الجزائر كانت له سلطات واسعة بمقتضى القانون.

## 5 ـ موقف النخبة الجزائرية من الدستور:

أمّا بالنسبة للجزائريين فقد رفضته النّخبة، وعامّة الشعب بحيث أنّ موقفهم كان صارما إذ اعتبروه غير وارد إطلاقا وتصدّوا له بقوّة وندّ دوابه في كل المناسبات ورفضوا كل شيء جاء من قبل الإدارة الفرنسية وذلك في إطار ذرّ الغبار في عيون الجزائريين بواسطة مشاريعها التي لا تخدم سوى مصالحها الخاصّة في الجزائر(هلال، 1995، صفحة 367، 368)خصوصا وأنّه:

فرض عليهم الإدماج في فرنسا الذي رفضوه منذ البداية حيث يتعارض مع مقوّمات الشّخصية الوطنيّة (اللّغة، الثّقافة، الدّين والحضارة).

وُضع لَهم بدون استشارتهم وكونه مفروض عليهم فهو مرفوض.

لا يحقّق مطامحهم في الحريّة والاستقلال لأنّه يسُدّ في وجوههم جميع الأبواب إلى الانفصال عن فرنسا وبالتّالي فإنّ هذا القانون ظلّ حبرًا على ورق طيلة سبع سنوات وقد نتج عن هذا قدح في مصداقية زعماء الحركة الوطنية وقد رأى فيه فرحات عبّاس أنّه اضطهاد للجماهير الشّعبية وإهانة لا يرضى بها الشّعب الجزائري، ولا الأحزاب الوطنية ونظرا لسياسة فرنسا فإنّه منذ سنة 1948 لم تبق أيّة صلة وصل بين الجزائر وفرنسا.

**الخاتمة:**

هذه المجازر جعلت الجزائريين يدركون بأن الاستعمار الفرنسي لا يفقه لغة الحوار والتفاوض،وأن جميع المقترحات السياسية بعد تلك المذابح هي افتراءات ووعود كاذبة، لتغطية أرواح الجزائريين التي أزهقت بدون وجه حق،وما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة وعليه ينبغي التحضير للعمل العسكري،وبحق كان الثامن من ماي المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، لأن جميع ممثلي اتجاهاتها، تأكدوا من الحقيقة المرة وهي إبادة الشعب الجزائري وأن لا حل مع فرنسا،وبداية العدّ التنازلي لاندلاع الثورة المسلّحة التي

اندلعت شرارتها في الفاتح من نوفمبر 1954ولم تخبو إلا بعد افتكاك الاستقلال كاملا غير منقوص من قبضة المستعمر الفرنسي

لابد على الباحثين في مجال التاريخ من إعطاء الأولوية لهذا الموضوع، باعتباره أكبر قضية وطنية خلال الحقبة الاستعمارية،كما أنه مزال مطروح لحد الساعة، بسبب عدم اعتراف الحكومة الفرنسية بمجريات هده الأحداث الأليمة في حق شعب كان أعزل وهمه الوحيد، الاستقلال والحرية.

## المراجع:

1 - الجيلالي صاري، محفوظ قداش. (1987). الجزائر في التّاريخ، المقاومة السّياسية (1900-1954) الطّريق الاصلاحي والطّريق الثّوري. (بن حرن عبد القادر، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية.

2 - العربي محمد الزبيري. (1984). الثّورة الجزائرية في عامها الأوّل. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

3 - أمحمد يوسفي. (2002). الجزائر في ظل المسيرة النّضالية المنظّمة الخاصّة. (الشريف بن دالي حسين، المترجمون) الجزائر: منشورات الذّكرى الأربعين للاستقلال.

4 - أمر 1834. (1834). فقد صدر بتاريخ 22 جويلية وجعل الجزائر ممتلكة إفريقية حتّى لا يخضع تسييرها لمناقشات البرلمان الفرنسي.

5 - أمر 1898. (23 أوت, 1898). صدر بتاريخ 23 أوت 1898 يقضي بأنّ رئيس الجمهورية هو الذي يُعيّن الوالي العام باقتراح من وزير الدّاخلية، وينصّ كذلك على أنّه يشكّل الحكومة الفرنسية في كامل أنحاء التّراب الجزائري. الجزائر.

أنيسة بركات. (د. ت). محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر. دون مكان: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

6 - تركي رابح عمامرة. (1975). التّعليم القومي والشّخصية الوطنية (1931-1956) دراسة تربوية للشّخصة الجزائرية. الجزائر: الشّركة الوزطنية للنّشر والتّوزيع.

7 - حميد عبد القادر. (2007). فرحات عباس رجل الجمهورية. الجزائر: دار المعرفة.

8 ـ سعيد بورنان. (2004). شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1962-1830) رواد الكفاح السياسي والاصلاحي (1954-1900) (الإصدار الثاني، المجلد 02). الجزائر: دار الأمل للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

9 ـ سليمان الشيخ. (2002). الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثّورة المسلّحة. (محمد حافظ الجمالي، المترجمون) الجزئر: منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال.

10 ـ شارل أندري جوليان. (1976). إفريقيا الشمالية تسيّر القوميات الإسلامية والسّيادة الفرنسية. (المنجي سليم وآخرون مراجعة فريد السوداني، المترجمون) تونس: الدّار التونسية للنّشر والشّركة الوطنية للكتاب.

11- عبد الرحمان بن العقون. (1984). الكفاح القومي والسّياسي مذكرات معاصر (1945-1936). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

12 ـ عبد الكريم بو الصفصاف. (1981). جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطوّر الحركة الوطنية الجزائرية (1945-1931). الجزائر: دار البعث للطّبعة والنّشر.

13 ـ عبد الكريم بو الصفصاف. (1996). جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1945-1931)، دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتّصال والنّشر والإشهار.

14 ـ عمار بوحوش. (1997). التاريخ السایاسي للجزائر من البداية ولغاية 1962. لبنان: دار الغرب الإسلامي.

15 ـ عمار هلال. (1995). أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1962-1830). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

16 ـ فرحات عباس. (2002). حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار. (أبو بكر رحال، المترجمون) المغرب: مطبعة فضالة المحمدية.

17 ـ قانون 183. (بلا تاريخ). هو قانون 183 صدر بتاريخ 1833/04/24 وقد جعل ما يُسمّى بالممتلكات الافريقية تسير بواسطة الأوامر الملكية.

18 ـ محمد الحربي. (1994). الثّورة الجزائرية سنوات المخاض. (نجيب عياد، صلاح المثلوثي، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

19 ـ محمد الطيب العلوي. (1992). مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954) (المجلد 02). الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتّصال والنّشر والإشهار.

20 ـ محمد حربي. (1983). جبهة التّحرير الوطني، الأسطورة والواقع (1954-1962). (كميل قيصر داغر، المترجمون) بيروت: مديرية الأبحاث العربية.

21 ـ مومن العمري. (2003). الحركة الثوية في الجزائر (1926-1954) من شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني. الجزائر: دار الطّليعة للنّشر والتّوزيع.

22 ـ يحيى بوعزيز. (1996). ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20م (المجلد 2). الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

23 ـ يوسف مناصرية. (2002). جريمة 8 ماي 1945 في مخطّطات الاستعمار الفرنسي. ع 07. المركز الوطني للدّراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر.

للإحالة على هذا المقال:

ـ رابح محمد، بلوفة جيلالي عبد القادر، (2022)، «**موقف النخبة الجزائرية من مجازر 08 ماي 1945**». **المواقف**، المجلد: 17، العدد: خاص، جانفي 2022، ص. ص 973- 990.